تفكك التحالفات:

أسباب نشوب الخلاف بين القوى السنية في العراق

العدد 1754، 14 فبراير 2023

احتدمت الخلافات بشكل واضح داخل المكون السني في العراق بين تكتلي تقدم وعزم اللذين كونا تحالف السيادة واستطاعا به تشكيل وحدة تفاوضية خاضا بها معترك الأزمة السياسية، التي استمرت أكثر من عام بين نتائج الانتخابات التشريعية، في أكتوبر 2021، وتشكيل الحكومة برئاسة محمد شيّاع السوداني، في أكتوبر 2022. وبينما تعددت مظاهر هذه الخلافات وعواملها، فإن تداعياتها تبدو مؤثرة في مجمل المشهد السياسي في العراق، لاسيّما مع وجود مساع لإزاحة رئيس كتلة تقدم ورئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، من رئاسة البرلمان.

شواهد ماثلة

ثمة شواهد برزت خلال الشهور الأخيرة منذ تشكيل حكومة السوداني تدلل بشكل واضح على الأزمة الناشبة في العلاقات بين طرفي التحالف السني المنضوي بدوره داخل تحالف إدارة الدولة الذي تمكن من التوافق بما سمح بإنجاز الاستحقاقات الدستورية المتمثلة في انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة. وتتمثل هذه الشواهد فيما يلي:

1- خلافات المناصب: بمجرد أن صوت مجلس النواب على اختيار محمد شيّاع السوداني مكلفاً بتشكيل الحكومة الجديدة، بدأت الخلافات في الظهور بين تكتلي تقدم وعزم ضمن تحالف السيادة السني على نصيب كل تكتل من الوزراء داخل الحكومة الجديدة.

وبينما كان تحالف السيادة يتفاوض مع بقية الكتل السياسية الشيعية والكردية فيما سبق ذلك ككتلة سنية واحدة، ما لبث أن بحث كل تكتل عن مصالحه الخاصة في مرحلة جني الثمار، وهو الأمر الذي كان سبباً في تأخر الإعلان عن التشكيلة الحكومية، واستغراق الأمر نحو أسبوعين على الرغم من أن كافة تفاصيل هذه المرحلة كان الفرقاء قد اتفقوا عليها داخل تحالف إدارة الدولة قبل الولوج في المرحلة التنفيذية، وذلك ما عبرت عنه تصريحات بعض الساسة الشيعة في هذا التوقيت بأن تأخير تشكيل الحكومة كان بسبب خلاف بين التكتلين السنيين وحُل هذا الخلاف بإعطاء تكتل عزم وزارة سيادية على أن يحصل تكتل تقدم على وزارتين من غير الوزارات السيادية. وانتقل هذا الخلاف إلى مرحلة جديدة داخل مجلس النواب نفسه بالتنازع على رئاسة اللجان النيابية مع بداية الفصل التشريعي الثاني في يناير 2023.

2- انشقاقات واتهامات: اتهم النواب المنتمون إلى تكتل

عـزم، بالإضافـة إلى بعـض النـواب المنتمـين إلى تكتـل تقـدم، رئيـس التكتل ورئيـس البرلمان، محمـد الحلبـوسي، بديكتاتورية اتخـاذ القـرار داخـل الحـزب، واسـتخدامه منصبـه كرئيـس للبرلمـان لتصفيـة حسـابات مـع خصومـه، أو منافسـيه، سـواءً داخـل الحـزب، أو داخـل التحالـف بوجـه عـام.

ومثّـل قـرار الحلبـوسي الصـادر يـوم 15 يناير 2023 بقبـول الاسـتقالة مـن البرلمـان التـي تقـدم بهـا في وقـت سـابق النائـب ليـث الدليمـي، الـذي سـبق وأن فصلـه الحلبـوسي مـن عضويـة حـزب تقـدم بسـبب "عـدم التزامـه بتوجيهـات قيـادة الحـزب" وانضـم بعدهـا إلى "عـزم"، الشـاهد الأبـرز عـلى الخلافـات التـي تنـدرج في هـذا الإطـار، إذ وصفـه تحالف عـزم في بيـان رسـمي بأنـه "سـلوك اسـتبدادي وديكتاتـوري فاضـح ضـد مكانـة عضويـة مجلـس النـواب التـي منحـت بـإرادة الشـعب وصوتـه، وطريقـة انتقاميـة وغـير مسـؤولة ضـد المخالفـين لـه بالـرأي السـياسي"، وأضـاف البيـان أن الحلبـوسي اسـتند إلى "اسـتقالة ابتزازيـة مسـبقة غـير قانونيـة وغـير مؤرخـة ولا يعتـد بهـا"، مؤكـداً أن "الوقـت قـد حـان لتصحيـح مسـار قيـادة السـلطة التشريعيـة"، في إشـارة إلى إمكانيـة تحـرك "عـزم" لإقالـة الحلبـوسي مـن منصبـه خـلال الفـترة المقبلـة. يضـاف إلى ذلـك إعـلان النائـب عـن محافظـة ديـالى، رعـد الدهلـكي، انسـحابه مـن تحالـف السـيادة وحـزب تقـدم لمـا وصفـه بأنـه "أسـباب جوهريـة تتعلـق بالجانـب السـياسي واسـتحقاقات محافظـة ديـالى، والتفـرد ودكتاتوريـة القـرار السـياسي داخـل حـزب تقـدم". وهـي الوقائـع التـي زادت الضغـوط عـلى رئيـس البرلمـان محمـد الحلبـوسي مـن جانـب الحلفـاء والخصـوم، فيـما حـاول الحـزب الدفـاع عـن نفسـه في ذلـك عازيـاً انسـحاب الدهلـكي إلى رغبتـه في رئاسـة لجنـة النزاهـة بالبرلمـان وعـدم موافقـة قيـادة الحـزب عـلى ذلـك.

3- فشـل اجتماعـات التوافـق: عـلى وقـع هـذه الخلافـات والأزمـات داخـل المكـون السـني، وتحديـداً بـين الحلبـوسي وبقيـة حلفائـه، عُقـدت مجموعـة مـن الاجتماعـات داخـل تحالـف السـيادة في سـعي لـرأب الصـدع والوصـول إلى حالـة التوافـق التـي كانـت سـائدة قبـل تشـكيل الحكومـة، بيـد أن جُـل هـذه الاجتماعـات لم تنجـح في تحقيـق أهدافهـا، ومنهـا الاجتـماع الـذي عُقـد يـوم 18 يناير 2023 للهيئـة القياديـة لتحالـف السـيادة بقيـادة الحلبـوسي وخميـس خنجـر بعـد أيـام مـن أزمـة قبـول اسـتقالة النائـب ليـث الدليمـي، ولكنـه لم يسـفر عـن أي تقـدم يذكـر في هـذا الإطـار، وأرجئـت هـذه الخلافـات إلى اجتماعـات أخـرى، مـن دون تـدارك مواطـن الخـلاف الأساسـية حتـى الآن.

عوامل الأزمة

يقـف وراء ظهـور هـذه الخلافـات في صفـوف المكـون السـني في العـراق عوامـل ومسـببات عـدة يرتبـط بعضهـا بعوامـل بنيويـة في تأسـيس التحالـف بـين طـرفي تحالـف السـيادة الرئيسـين، وأخـرى مرتبطـة بعوامـل مسـتجدة في المشـهد السـياسي في العـراق. ويمكـن إجمالهـا فيـما يـلي:

1- تبايـن المصالـح: كان تشـكل تحالـف السـيادة بـين "تقـدم" و"عـزم" فيـما بعـد الانتخابـات التشريعيـة التـي جـرت في أكتوبـر 2021 وانتهـت إلى حصـول تحالـف تقـدم عـلى 37 مقعـداً، وتحالـف عـزم عـلى 34 مقعـداً حدثـاً اسـتثنائياً ومحوريـاً في مسـيرة العمـل السـياسي السـني في العـراق منـذ 2003؛ إذ كان تشـكل هـذا التحالـف المـرة الأولى التـي يجتمـع فيهـا الفرقـاء السـنة في تحالـف واحـد يتفـاوض مـع بقيـة القـوى والأحـزاب السياسـية في الاسـتحقاقات المختلفـة.

وعـلى الرغـم مـما سـبق، فـإن هـذا التحالـف لم يقـم عـلى أسـس اسـتراتيجية متينـة توفـر لـه مقومـات الاسـتمرار والبقـاء، ولذلـك بعـد أن انقضـت الحاجـة التـي دعـت إلى تشـكيله وهـي تنفيـذ الاسـتحقاقات الدسـتورية المتمثلـة في انتخـاب رئيـس الجمهوريـة وتشـكيل الحكومـة عـادت الخلافـات العميقـة بـين طرفيـه الأساسـيين وتبايـن المصالـح ليتصـدرا المشـهد في مرحلـة جنـي الثـمار، وهـو مـا ظهـر في الخلافـات عـلى الحصـة الحكوميـة أو رئاسـة اللجـان النيابيـة أو في تعيـين المسـؤولين التنفيذيـين في المحافظـات.

وينطبـق ذلـك الأمـر عـلى كل المكونـات التـي انضـوت تحـت تحالـف إدارة الدولـة الـذي شـكّل حكومـة محمـد شـيّاع السـوداني، إذ مـا انفكـت كل هـذه المكونـات تعـود إلى سـابق خلافاتهـا البينيـة، سـواءً مـا يحـدث داخـل المكـون الكـردي بـين الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني وحـزب الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني، أو داخـل الإطـار التنسـيقي للقـوى الشـيعية صاحـب الأغلبيـة النيابيـة بعـد انسـحاب التيـار الصـدري.

2- التنافـس المناطقـي: يُعزى الخلاف السـني – السـني في أحد جوانبـه إلى التنافـس بـين تحالفـي عـزم وتقـدم عـلى النفـوذ داخـل المناطـق السـنية، وهـو مـا يفـسر الـصراع بـين أقطابهما عـلى المناصـب التنفيذيـة داخـل هـذه المحافظات، لاسـيّما وأن تحالـف تقـدم كان يمتلـك حضـوراً قويـاً داخـل المحافظـات والمناطـق السـنية، الأمـر الـذي أهلـه للفـوز بأغلبيـة المقاعـد السـنية داخـل البرلمـان، وهـو مـا يـراه قـادة تحالـف عـزم الآن غـير مناسـب للـدور الـذي أداه في معادلـة المشـهد السـياسي الراهنـة، ومـن ثـم لا يمكنـه التسـليم بنفـوذ تحالـف تقـدم ورئيسـه محمـد الحلبـوسي في هـذه المناطـق، لاسـيّما مـع قُـرب إجـراء الانتخابـات المحليـة لمجالـس المحافظـات المزمعـة في

أكتوبر 2023، والتي تعكس بشكل كبير التمثيل الحقيقي للأحزاب والقوى السياسية داخل المحافظات، وخاصة إذا ما وُضعت هذه الانتخابات في سياق أن انتخابات تشريعية مبكرة يُفترض إجراؤها، ولذلك يسعى كل طرف إلى كسب نفوذ أكبر داخل المناطق والمحافظات عن طريق رفع مطالبه، بالإضافة إلى محاولة تحالف عزم استغلال الانشقاقات الدائرة داخل تحالف تقدم لكسب نوابه إلى صفوفه لاستغلال شعبيتهم في محافظاتهم خلال الانتخابات المقبلة، بما يشكل خريطة تحالفات سنية جديدة.

3- العامل الشيعي: لمّا كان تشكل تحالف سني موحد بعد الانتخابات الأخيرة حدثاً استثنائياً في العملية السياسية في العراق منذ 2003، وكان هذا التحالف السني جزءاً من تحالف إنقاذ وطن الذي شكّله زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بعد الانتخابات بهدف تغيير التقليد السياسي المتبع في العراق منذ 2003 وتشكيل حكومة أغلبية وطنية بعيداً عن المحاصصات الطائفية؛ يصبح عدم تكرار مثل هذا التحالف هدفاً أساسياً للقوى الشيعية في العراق لعدم تكرار تجربة الجمود السياسي الأخيرة، والتي استمرت أكثر من عام تقريباً.

ولذلك عملت قوى شيعية على إذكاء الخلافات في صفوف التحالف السني وكذلك التحالف الكردي بما يضمن استمرار بنية الحكم قائمة. وربما تمثلت هذه التدخلات بالمماطلة في تنفيذ ما تعهدت به القوى الشيعية للقوى السنية والكردية داخل تحالف إدارة الدولة في مفاوضات ما قبل إنجاز الاستحقاقات الدستورية، لاسيّما وأن الحاجة التي دعت القوى الشيعية إلى تقديم هذه التعهدات قد انقضت بإنجاز الاستحقاقات، فضلاً عن التصريحات التي تدعم تحالف عزم في مواجهة تحالف تقدم الذي يرأسه الحلبوسي، ومنها تصريحات القيادي بائتلاف دولة القانون، كاظم الحيدري، بأن الإطار التنسيقي للقوى الشيعية سيدعم مطالب المكون السني إذا ما أفضت إلى أي قرارات موحدة باتجاه تغيير رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، أو إعفائه.

وفي الختام، أدى عدم استراتيجية التحالفات التي تأسست في العراق بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، وخاصة التحالفات السنية والكردية، وقيامها على أهداف براغماتية بشكل أساسي إلى سرعة نشوب الخلافات داخل هذه التحالفات بما ينذر باحتمالات تفككها، بما قد يؤدي إلى عدم استقرار داخل أركان حكومة محمد شيّاع السوداني خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي يواجهها العراق في ضوء ارتفاع سعر صرف الدولار. ويبقى أمر إعفاء محمد الحلبوسي من رئاسة البرلمان رهناً بتوافقاته مع القوى الشيعية والكردية وما قد يجري من جهود وساطة لتخفيف حدة الخلاف بين القوتين السنيتين بما يضمن عدم تفكك تحالف إدارة الدولة.

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

عن المركز

مركز تفكير Think Tank مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير «المستجدات» المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

تقديرات المستقبل

تحليلات موجزة تصدر أسبوعياً لتغطية أبرز التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط والتي تدخل في مجالات اهتمام برامج المركز، وهي: التحولات السياسية، والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية.

ص.ب. 111414 أبوظبي - إ.ع.م.
هاتف: 24444513 971+
فاكس: 24444732 971+
بريد إلكتروني: info@futureuae.com
www.futureuae.com

يمكن قراءة تقديرات المستقبل على الرابط التالي: https://bit.ly/3gc65aG

ISSN: 2789-5041
ISSN: 2789-5033

المحرر المسؤول: د. شادي عبدالوهاب منصور